الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

عنـــــــوان الـموضـــــوع:

انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية

- دراسة حالة الجزائر في الفترة (2003-2016)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطالب:

- بن أم هاني خضرة.
- خليفي هاجر.

تحت الإشراف الدكتور

– حجاب عيسى

أعضاء لـجنـــة الـمنـاقـشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نذير عبد الرزاق	استاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
حجاب عيسى	استاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بن عبد الرحمن الياس	استاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

إهـــــداء

الحمد لله ومهما حمدناه لن نستوفي في حدود الصلاة والسلام على خير المرسلين أهدي ثمرة جهدي هذا العمل المتواضع

إلى من يحمل صدارة إهدائي وطني الغالي الجزائر

إلى من اشتروا راحتي وسعادتي بتعبهم وشقائهم إلى أغلى اسم نطق به لساني

" أمي"

إلى من كان لي بمثابة الشمعة التي تحترق لتنير طريق دربنا إلى نعم المثل ونعم القدوة " أبي"

لكما يا أغلى ما أملك في الحياة الوالدين الكريمين

إلى الذي وجهني عند الخطأ وشجعني عند الصواب ولم يبخل بشيء

الأستاذ المشرف" د. عيـــسى حجاب"

إلى كل أفراد عائلاتي بدون استثناء

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء وكل من أعرفهم من قريب أو بعيد

إلى أعز الأصدقاء والصديقات

إلى أغلى الإخوة والأخوات

إلى كل زملائي في الدراسة خاصة طلبة الماستر تخصص إقتصاد دولي دفعة 2018، وإلى كل أساتذتي من الطور الإبتدائي إلى الجامعي

شكر وعرفان

قـــال الله تعـــالى:(ولـــَـــئِنْ شَـكَـــرْتُـــمْ لأَزِيـــــدَنَّـــكُـمْ) ســـورة إبـراهـيـم الآيـــــة "07"

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا الذي كان له الفضل وعطاءه كريما بحمده لأنه سهل لنا المبتغى وأعاننا على إتمام هذا العمل الذي نسأله

أن يكون خالصا لوجهه الكريم

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل

المشرف : د. عيـــسى حجـــــاب

والذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتنا المناقشين لهذا الموضوع وكل أساتذتنا

بقسم العلوم الإقتصادية بالمسيلة

وإلى دفعة 2018/2017 ولكل من ساهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو من بعيد

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى عمال و إداريي

قسم العلوم الإقتصادية.

العنـــــــــــــوان	الصفحـــة
الإهـــــــــــــــــداء	
شكر وعرفـــــــــــــان	
فهرس المحتويـــــــات	I
قائمـــــــة الجـــــداول والأشكـــال	V
مـــــقدمـــــــــــة	6_1
الفصل النظـــــري	
تمهـــــــيد	08
I_ التأصيـــــل النظـــري للشراكـــــة	09
I_1_ مفهـــوم الشراكـــة	09
I_2_ أشكـــــال الشراكـــة	11
I_3_ دوافع وأهداف الشـــراكة	13
I_3_1_ دوافع الشراكـــــة	13
I_3_2_ أهـــداف الشراكـــة	15
II_ مدخل مفاهيمـــي للشراكـــة الأورومتوسطية	17
II_1_ تعريـــف الشراكة الأورومتوسطية	17

II_2_ مسار الشراكـــة الأوروبية المتوسطية	18
III_ عموميـــــات حول التجارة الخارجية	21
III_1_ مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	21
III_1_1_ مفهـوم التجارة الخارجيـــة	21
III_1_2_ أهميـــة التجارة الخارجيـة	23
III_2_ مكونـــات التجـارة الخارجية	24
III_2_1_ الصـــــادرات	24
III_2_2_ الـــــواردات	24
III_3_ سياسات وأهداف التجارة الخارجية	25
III_3_1_ سيـاسات التجارة الخارجية	25
III_3_2_ أهداف التجارة الخارجيـة	26
خـــلاصـــــــة الفصل النظـــري	27
الفصل التطبيـــــــقي	
تمهـــــــــيد	29
I_ إتفاق الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	30
I_1_ خلفية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	30

I_2_ محتـوى الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	32
I_3_ دوافع وعراقـيل الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	34
I_3_1_ دوافع عقـد الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	34
I_3_2_ عراقيـل الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	36
II_ الجوانب المالية والتجارية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	37
II_1_ الجانب المالي لإتفاق الشراكة الأوروجزائرية	37
II_1_1_ المساعدات المالية الممنوحة في إطار برنامج ميدا الموجه للجزائر	37
II_1_2_ القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار الموجه للجزائر	42
II_2_ إستراتيجـية التفكيك الجمركـــي في إطار منطقة التبادل الحر	44
II_2_1_ إقامـة منطقـة التبادل الحـــر الأوروجزائرية	44
II_2_2_ إستراتيجية التفكيك الجمركي التدريجي	45
III_ التجارة الخارجية في ظل الإتفاقية الأوروجزائرية	47
III_1_ تحليـــل الصادرات الجزائرية	47
III_1_1_ تطور صادرات الجزائـــــر خلال الفترة 2003_2016	47
III_1_2_ التوزيع الجغرافي للصـــادرات الجزائرية	48

III_2_ تحليـل الـواردات الجزائريــة	50
III_2_1_ تطــور واردات الجزائـــر خلال الفترة 2003_2016	50
III_2_2_ التوزيع الجغرافي للـــواردات الجزائرية	51
III_2_3_ تحليـل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2003_2016	54
III_3_ الآثـــار والإنعكاســـات المحتملة لاتفاق الشراكة	56
III_3_1_ الآثار المحتملة على الميزان التجاري	56
IV_ آفـــــاق الشراكة الأوروجزائرية	57
IV_1_ آليـــات إنجاح إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	57
IV_1_1_ الآليات الداخلـــية	58
IV_1_2_ الآليات الخارجـــية	61
IV_2_ مستجدات الشراكة الأوروجزائرية	63
خـــــــلاصـــــة الفصل التطبيقـــــي	64
خـــــــاتمـــــة	66
قائمة المصـــادر والمراجـــع	72

رقم الجـدول	عنـــوان الجدول	الصـــــــفحة
01	توزيع مبالغ برنامج MEDA الذي استفادت منه الجزائر خلال الفترة (1995_1999).	38
02	المشاريع والنشاطات الممولة من قبل برنامج ميدا 2 في الجزائر.	39
03	المخصصات المالية المقدمة من طرف البنك الاوروبي للاستثمار.	42
04	المساعدات المالية المقدمة للجزائر خلال الفترة (1995_2005).	43
05	التفكيك التدريجي للرسوم.	46
06	صادرات الجزائر في الفترة (2003_2016).	47
07	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر إلى الاتحاد الاوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة (2005_2015).	48
08	واردات الجزائر في الفترة (2003_2016).	50
09	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي ومن بقية دول العالم، خلال الفترة (2005_ 2015).	51
10	الميزان التجاري في الفترة (2003_2016).	54

المقدّمـــــــة

المقـــدّمة

عرف الإقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرينات تحولات جذرية أفرزتها أزمة إقتصادية تعود جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات إقتصادية علمية أصبحت تضغط على الإقتصاد الجزائري وتدفعه إلى ضرورة التفاعل والإندماج بصفة واسعة ومفتوحة مع مختلف الفعاليات الإقتصادية الدولية، وبعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي، واستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية، غدت الحاجة إلى إنضمام الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي أمراً لا مفر منه، كل هذه التحولات الجديدة أجبرت الجزائر على إتباع سياسات تمكنها من التأقلم والتفاعل مع هذا الوضع الجديد.

إن من أهم أولويات الإتحاد الأوروبي إقامة شراكة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط، أملته ضرورات تاريخية وجغرافية، بالإضافة إلى الرغبة في التوسع وفتح منافذ جديدة وهذا ما جاءت به ندوة برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، التي إنعقدت في نوفمبر 1995 كنقطة إنطلاق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية بهدف تحقيق الحوار والتعاون السياسي والأمني من جهة وإنشاء منطقة التبادل الحر لتدعم الحوار الثقافي والإجتماعي بين الضفتين من جهة أخرى، والجزائر مثلها مثل باقي دول البحر المتوسط لجأت لعدة مفاوضات لتتوج في الاخير بتنفيذ إتفاق الشراكة الأوروجزائرية سبتمبر 2005، شهدت خلالها أكثر من عشر سنوات تغيرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة لإرساء إقتصاد منتح على العالم الخارجي ، والجزائر في إطار إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية سعت ولازالت تسعى إلى تقوية مجال الصادرات الجزائرية الموجهة للإتحاد الأوروبي وتشجيعها باعتبارها منظومة مبنية على التعاون المالي والإقتصادي في مجالات متعددة، إلا أن الصادرات الجزائرية تمتاز بالتمركز عكس الإتحاد الأوروبي الذي يرى الجزائر سوق لتصريف جميع منتجاته الصناعية والفلاحية والخدمية .....وغيرها، ولا شك أن هذه الإتفاقية ستكون لها إنعكاسات واضحة على الإقتصاد الجزائري عموماً وقطاع التجارة الخارجية خصوصاً.

أولاً: طرح الإشكـــــالية: مما سبق ذكره فبالإمكان صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ماهي أهم إنعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية الجزائرية ؟

وانطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1_ ما المقصود بالشراكة بصفة عامة؟ والشراكة الأورومتوسطية بصفة خاصة؟

2_ ماهي دوافع الشراكة الأوروجزائرية، وما هو تأثيرها على التجارة الخارجية ؟

ثانياً: فرضيات الدراســــــة:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة فإنه يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعتبر الشراكة الأورومتوسطية حتمية على الجزائر.

الفرضية الثانية: للشراكة الأوروجزائرية إنعكاسات إيجابية على الإقتصاد الأوروبي.

الفرضية الثالثة: للشراكة الأوروجزائرية إنعكاسات سلبية على الإقتصاد الجزائري.

ثالثاً: دوافع إختيار الموضوع: تم إختيار موضوع الدراسة بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسبها، ولوجود دوافع متعددة نذكرها فيما يلي:

ـ التعرف على مسار توقيع إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ومحتواه ومدى تكافؤ الفرص بين الطرفين في إطاره.

ـ التعرف على الآليات المعتمدة لتطبيق إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

ـ التعرف على الجوانب المهمة في موضوع التجارة الخارجية، وقياس ذلك على وضعية الإقتصاد الوطني.

رابعاً: أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال:

_ كثرة الحديث عن العلاقات الأوروبية المتوسطية في ضوء التطورات التي يشهدها النظام الإقتصادي العالمي، حيث أعيد ترتيب صور التعاون الإقليمي في العالم، بحيث أصبحت السمة الغالبة على العلاقات الدولية هي الشراكة الإقليمية الجديدة.

_ تعرض الجزائر والمنطقة المتوسطية ككل لمجموعة من التغيرات الجديدة والتطورات الدولية التي تجتمع حول مفهوم الشراكة، حيث تفرض عليها تحرير إقتصادها وتوطيد علاقاتها بدول الإقليم الذي تنتمي إليه، على أساس حرية تنقل رأس المال والأفراد وتدفق المعلومات.

_ تزايد الإهتمام بإقامة علاقات تعاون وشراكة مع التكتلات الإقتصادية العملاقة، لا سيما الإتحاد الأوروبي بالنسبة للجزائر، بالنظر لثقل وزنه كقوة سياسية وإقتصادية مؤثرة من جهة، وبالنظر لعوامل جغرافية، تاريخية، إجتماعية، وسياسية(أمنية بالدرجة الأولى) من جهة أخرى.

_ تتضمن إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية تعاوناً بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في مجال التبادل التجاري والتعاون المالي والتنسيق الأمني، وهو ما يتطلب وجود إقتصاد تنافسي قادر على تحمل المنافسة التي تحملها رياح الشراكة، خاصة وأن العلاقات بين الطرفين تقوم على أساس المصالح المتبادلة.

خامساً: أهداف الدراســـة: ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

_ محاولة التعرف على طبيعة العلاقات الأوروبية الجزائرية والعوامل التي تحكم تطورها، وذلك من خلال دراسة مسار الشراكة الأورومتوسطية باعتباره أحد أهم الترتيبات الإقتصادية الإقليمية.

_ التعرف إلى أي مدى ساهمت إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في زيادة المبادلات التجارية الجزائرية أو إضعافها.

_ بعث الطرق الكفيلة للإستفادة من إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في قطاع التجارة الخارجية الجزائرية.

_ محاولة تقديم بعض الإقتراحات التي تُمكن من إدارة العلاقات الجزائرية الأوروبية مستقبلاً على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

سادساً: حدود الدراســـة: وتنقسم إلى الحدود الزمانية والمكانية على النحو التالي:

1_ الحدود الزمانية: إن مجال الدراسة الذي حاولنا تقديمه متعلق بآثار التجارة الخارجية على الشراكة الأوروجزائرية في الفترة (2003_2016) وهي فترة قبل دخول الشراكة حيز التنفيذ بسنتين.

2_ الحدود الموضوعية: بالرغم من تأثير إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على عدة قطاعات، إلا أنه إشتمل بحثنا على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية فقط.

سابعاً: منهـــج الدّراســـة: من أجل الإجابة على الإشكالية والاسئلة الفرعية وإختبار صحة الفرضيات إعتمدنا على:

المنهج الوصفي التحليلي:عند التعرض للإطار النظري للشراكة والتجارة الخارجية والشراكة الأورومتوسطية، وكذلك في بيان مراحل تطور مسار الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر

والإتحاد الأوروبي، إلى جانب تحليل الأرقام المتعلقة بتطور مختلف المؤشرات الخاصة بالتجارة الخارجية الجزائرية.

والمنهج التاريخي: للإحاطة بكل ماله علاقة بالأحداث والوقائع،إعتمدنا المنهج التاريخي بحيث يسمح لنا بتبيين واقع الإتحاد الأوروبي مع الجزائر، بالإضافة إلى المضامين التي جاءت بها الشراكة الأوروجزائرية.

ثامناً: الدراسات الســـابقة:

الدراسة الأولى: لجمال عمورة تحت عنوان" دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية"، أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2005_2006، تناولت العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية وتطرق إلى واقع الاقتصاديات العربية والتكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة، وأخيراً الشراكة الأوروجزائرية من خلال الأطر القانونية المنظمة لها وأهم محاورها وآثارها.

الدراسة الثانية: لياسين بوضياف، تحت عنوان" إنعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، والتي نوقشت بتاريخ 2017/12/17، حيث استهل الباحث بالإطار النظري للدراسة وتطرق فيها إلى الشراكة الأورومتوسطية وأهميتها في ظل العولمة، وأيضاً إلى التكامل الإقتصادي كآلية للشراكة، ثم تطرق إلى تطور سياسات الإتحاد الأوروبي في ظل مشروع الشراكة الأورومتوسطية وإلى الإقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

تاسعاً: هيكل الدراســـة: قصد الإلمام بكل جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين، قسم نظري وآخر تطبيقي، حيث تناولنا في الجانب النظري الخلفية النظرية لموضوع الشراكة والتجارة الخارجية، وذلك في ثلاث جوانب، حيث يتناول الجانب الأول التأصيل النظري

للشراكة، أما الجانب الثاني فتطرقنا إلى مفهوم ومسار الشراكة الأورومتوسطية، وفي الجانب الأخير فتناولنا فيه عموميات حول التجارة الخارجية.

وفي الجانب التطبيقي تطرقنا في الجانب الأول إلى إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وإلى الجوانب المالية والتجارية لإتفاقية هذه الشراكة في الجانب الثاني، أما الجانب الثالث فتناولنا فيه تحليل وضعية التجارة الخارجية للفترة (2003_2016)، وهذا من خلال دراسة وضعية التجارة الخارجية الجزائرية وتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري للفترة (2003_2016)، وفي الأخير تطرقنا إلى آفاق ومستجدات الشراكة الأوروجزائرية.

الفصل النظـــري

تمهـــــــيد:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوماً حديثاً، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية" نظام يجمع الإقتصاديين والإجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل إستعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد، لأنها تعتبر أحد مكونات النشاط الاقتصادي وهو المبادلة، فالتجارة هي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لتحقيق هذاالنشاط، وبطبيعة الحال فإن التجارة تطورت مع تطور المبادلة واتساع رقعتها بسبب توفر وسائل الاتصال والمواصلات، فلم تعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر إلى التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الخارجية.

إن الحديث عن التجارة الخارجية يتوقف على فهمنا لأهم التطورات التي عرفها الأساس النظري الذي تقوم عليه، فمنذ عهد التجاريين مروراً بالكلاسيك والنيوكلاسيك وصولاً إلى العهد الحالي، تعددت الأفكار والرؤى المفسرة لأسس قيام التجارة الخارجية ودوافع إنتشارها.

وسنحاول في هذا الجانب التطرق إلى:

I_ التأصيل النظري للشراكة (مفهوم، أشكال، الدوافع، والأهداف)؛

II _ الشراكة الأورومتوسطية (مفهومها ومسارها)؛

III_ عموميات على التجارة الخارجية.

I_ التأصيل النظري للشـــــــــــراكة

إن عبارة الشراكة إستعملت بشكل واسع من قبل العديد من المفكرين، الكل يراها حسب وجهة نظره، فالبعض يراها نمطاً جديداً لإعادة التوازن في العلاقات الأوروبية مع الشرق الأوسط، والآخر يرى أنها الطريقة المثلى للتعاون، ولتوضيح أكثر سنتطرق في هذا الجزء إلى مفهوم الشراكة وأشكالها، وأيضاً إلى دوافع وأهداف هذه الأخيرة.

I_1_ مفـــــهوم الشراكـــــــــة

تعددت وتنوعت مفاهيم الشراكة، ولتوضيح أكثر في تعريفها سنتطرق إلى النقاط التالية:

_ التعريف اللغوي:

"هي إختلاط جهتين أو أكثر، بحيث لا يتميز شريك عن آخر، ويطلق عليه نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة، تحقق لكل طرف هدفه المنشود".[1]

_ التعريف الإقتصادي:

هي عقد إتفاق بين مشروعين أو وحدتين إنتاجيتين أو أكثر على إقامة تعاون فيما بينهما، يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري بملكية مشتركة على أساس دائم، ولا يقتصر هذا التعاون على مساهمة كل منهم (الشركاء) في رأس المال فقط، وإنما أيضاً في المساهمة الفنية الخاصة بعملية الانتاج وإستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية والمساهمة كذلك في كافة العمليات، ومراحل الانتاج والتسويق، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقاً لمدى مساهمة كل منهما، المالية والفنية[2].

---

[1]. قايد عبد الوهاب، بوغرارة بكر، الشراكة الأوروجزائرية ودورها في جلب الإستثمار الأجنبي، مذكرة تخرج ليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية وتسيير، جامعة السعيدة، (2004_2005)، ص 06.

[2]– زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2005، ص 221.

ـ التعريف القانوني:" الشراكة هي إتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع بتقديم حصة من عمل أو مال، بهدف إنقسام الربح الذي ينتج، أو الوصول إلى تحقيق هدف إقتصادي له منفعة الشراكة".[1]

وأيضاً تعتبر الشراكة: " نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمتميزة القائمة بين المؤسسات، والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية، والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملـــــين".[2]

وتعرف أيضاً بأنها:" إتفاقية تعاون طويل أو متوسط المدى، يتم بين مؤسستين أو أكثر، مستقلة قانونياً، متنافسة أو غير متنافسة، والتي تنوي على أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك.[3]

ويعتبر مفهوم الشراكة حديث النشأة وطرح كأحد المفاهيم المؤثرة في عمليات التنمية، لكن مفهوم الشراكة يختلط به مفاهيم أخرى لها علاقة به، إلا أن دلالة كل مفهوم تختلف عن الاخر، فنجد المشاركة participation، التعاون coopération، أو التنسيق coordination.

إذن الشراكة هي إقتراب تنموي، يتضمن علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي اطار من المساواة بين الأطراف لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وفي إطار إحترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية[4].

---

[1]– قايد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 06.

[2]. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 24.

[3]. اخرمبالي ولد محمد، الآثار الإقتصادية للشراكة العربية_ الاوروبية على الإقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 2003، ص 12.

[4]. عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 04.

إنطلاقاً من التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها تتمثل في:" نشاط إقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص(طبيعيين أو معنويين) ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية، مالية، تقنية، أو تكنولوجية".

I_2_ أشكـــــــــــال الشـــــــــراكة

يمكن أن تأخذ الشراكة عدة اشكال أهمها[1]:

- **الشـــــــراكة الصناعية:** وهي تخص المجال الصناعي، اين تتجمع الاطراف وتتعاقد على انجــاز مهام واعمال صناعية، وذلك بمشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الانتاج.
- **الشـــــــراكة التجارية:** تؤدي الشراكة في الميدان التجاري دوراً ميكانيكياً في مجال نشاطات بيع وشراء المنتوجات داخل الاسواق المحلية او الدولية، وتتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين او اكثر، تعاني المؤسسة الاصل من ضعف في تسيير نشاطها التجاري، وبالتالي تلجأ للشراكة لترويج جزء من المنتجات في السوق المحلية او الخارجية وفتح شبكات جديدة للتوزيع.
- **الشـــــــراكة في ميدان البحث والتطوير(الشراكة الفنية):** تظهر هذه الشراكة من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات والتعاون على تخفيض المخاطر.
- **الشـــــــراكة المالية:** يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة شركة او مؤسسة ما في رأس مال شركة اخرى او اكثر، هذه الصيغة تتيح للمؤسسة حق المساهمة في توجيه ادارة وسياسات المؤسسة التي تمت المساهمة في راسمالها، وهذا ما يخدم مصالح المؤسسة المستمرة في تطوير منتجاتها وتكنولوجياتها التسويقية.
- **الشـــــــراكة الاجتماعية والثقافية:** حيث يحتوي هذا النوع من الشراكة على العناصر التالية:

_ دعم الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والادبيات كشرط ضروري لتقارب الشعوب .

[1]. قليش عبد الله،"اثر الشراكة الاوروجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري."، مجلة العلوم الإنسانية(إلكترونية)، العدد29، جويلية2006، ص140.

_ تنمية الموارد البشرية في ميادين التربية والتكوين والتشديد على اهمية التنمية الاجتماعية.

_ العمل على الاصلاح المباشر والشامل لقطاع التكوين المهني .

_ اقامة تعاون في ميدان الهجرة غير الشرعية واتخاذ اجراءات مناسبة للوقاية من الارهاب وكافة الافات الاخرى، كالمخدرات، الجريمة الدولية، مظاهر العنصرية.

_ تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية دولة القانون والمجتمع المدني[1].

[1]. قليش عبد الله، مرجع سابق، ص 141.

I_3_ دوافع وأهداف الشراكة

للشراكة دوافع داخلية وخارجية سنتناولها في هذا الجزء، وأيضاً سنتطرق إلى أهدافها فيما يلي:

I_3_1_ دوافـــــــــع الشراكـــــــة

لم تنشأ الشراكة من عدم، بل هي نتيجة الأوضاع والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات في عالم تسوده تكتلات إقتصادية وتجارية كبيرة، ويمكننا ان نميز بين دوافع داخلية، تتمثل في مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع، ومشاكل السياسات الإقتصادية الداخلية والخاجية، تدفع السلطات العمومية إلى جلب مؤسسات الشراكة وهـــــي :

أولاً: المشاكل الداخلية المتعلقة بالمشاريع : يمكننا حصر المشاكل الداخلية التي عانت منها المؤسسات وخاصة العمومية، فيما يلي[1]:

_ إختلال التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات، وذلك أن نسبة الديون عالية جدا مقارنة مع رأس المال، ومن ثم يجب رفع رأس المال من البحث عن اقل مستوى من الإفراط في التكاليف المتعلقة بتمويل مختلف المشاريع، أي أن الدولة لم تمول المشاريع بشكل عقلاني ومنظم، وفي الوقت التي كانت تعاني فيه بعض المؤسسات الأخرى في الإنفاق في مشاريعها ومن أجل تفادي ذلك تم اللجوء إلى الشراكة لتنظيم وضبط عملية الإنفاق، من جانب آخر فإن المؤسسات أصبحت تعاني نقص في الكفاءات المهنية لتغطية العجز في هذا المجال.

ثانياً: مشاكل السياسات الإقتصادية: عانت البلدان الصناعية من تباطؤ في النمو الإقتصادي بعجز ميزان المدفوعات في القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية، الذي عرف الأزمة البترولية

[1]. الحبيب عبد الرزاق، حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب، بليدة،2001_2002 ص 05.

خاصة بعد 1986 إنخفضت السلع الرئيسية فأدى إلى ظهور مسألة الشراكة في إطار السياسات التصحيحية، والإستفادة من معدلات النمو الإقتصادي .

ثالثاً: الدوافـــــع الخارجية: كان تطبيق الأنظمة الإشتراكية في بعض الدول العربية قد أدى إلى تعاظم وتنامي القطاع الإقتصادي العام، فأصبحت الدولة هي المالك والمحرك الإقتصادي الأول للفعاليات الإقتصادية الرئيسية للبلد، ومع إنهيار النظام الشيوعي وسقوط الإتحاد السوفياتي كقوى عظمى وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية على الخريطة الرئيسية والإقتصادية العالمية، وبروز فكرة النظام الإقتصادي الجديد وإفرازات أزمة الخليج وبزوغ النظام الإقتصادي الرأسمالي، وجدت هذه الدول نفسها في مناخ مختلف وظروف متغيرة وإديولوجية سياسية جديدة فرضها الواقع وجسدتها الأيام، في ظل هذه التغيرات الجذرية يكون الإقتصاد هو المجال الأكثر إستجابة وإلحاحاً لتجسيدها للتخلص من النظام القديم، ويبدو أن إخفاق النظام الإشتراكي وفعاليات القطاع العام في مسألة التنمية والنمو الإقتصادي كان سبباً رئيسياً في الإندفاع نحو الشراكة[1].

[1]. الحبيب عبد الرزاق، حوالف رحيمة، مرجع سابق، ص 06.

I_3_2_ أهـــــــــــداف الشـــــراكة

إن إهتمام أي مؤسسة كانت هو الحفاظ على هيمنتها وإستقلالها في وضع قراراتها، إذ تسعى جاهدة لعدم تدخل أي طرف في تحديد معالم هذه الأخيرة، لكن في حالة الشراكة مع مؤسسة أخرى فهنا يجب على المؤسسة التنازل على جزء من استقلالها والقبول بمبدأ الشراكة في إصدار القرارات.

وقد تعددت أهداف الشراكة وتنوعت بتعدد علاقات الشراكة وأهمها[1]:

_ تحقيق الأهداف الإستراتيجية: من البديهي أن أي مؤسسة تهدف إلى تحقيق إستراتيجية التنمية التي قامت بإعدادها .

_ إكتساب أسواق جديدة: حيث من خلال الشراكة يمكن أن تتمكن المؤسسات من المشاركة في أسواق كبيرة ومختلفة.

ويمكن تلخيص أهم الأهداف للشراكة فيما يلي[2]:

أولاً: رفع المستوى المعيشي للأفراد ومستوى التشغيل.

ثانياً: تحضير مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية لكافة دول المنطقة.

ثالثاً: تقليص الفجوة بين مستوى التنمية في أوروبا ودول الحوض المتوسط.

رابعاً: تشجيع التعاون والتكامل الإقتصادي.

---

[1]. مبارك بلاطة، "أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الجزائرية"، ملتقى دولي، الجزائر، 2005، ص 04.

[2]. مركز البحوث والدراسات بالرياض، سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية، السعودية، 2004، ص 257.

خامساً: تشجيع الإستثمارات الأجنبية في الدول المتوسطية.

سادساً: انتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية.

سابعاً: إقتحام الأسواق .

ثامناً: تعظيم الربح وهو الهدف الأساسي لقيام الشراكة.

II_ مدخل مفاهيمي للشراكة الاورومتوسطية

تتميز الشراكة الأورومتوسطية بأنها شكلاً من أشكال التكتل بين كل من الإتحاد الأوروبي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة والشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون دول نامية وهذا في إطار ما يسمى بالإقليمية الجديدة.

وانطلاقاً مما ورد سنحاول تسليط الضوء على مفهوم الشراكة الأورومتوسطية ومساره هذه الإتفاقية.

II_1_ تعريف الشـــــــراكة الاورومتوسطـــــية

يرتبط هذا المفهوم بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع دول جنوب اوروبا من شمال البحر، وبين بعض الدول الواقعة جنوب شرق المتوسط، ونظرا للاهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط وبالتحديد بالنسبة للاتحاد الاوروبي حيث سعى هذا الاخير الى ربط وتطوير علاقاته مع دول جنوب وشرق المتوسط، ولقد تجسد ذلك في فكرة مشروع الشراكة الاورومتوسطية، وظهر مفهوم المتوسطية مع بداية السبعينات إثر السياسة المتوسطية التي قام بها الاتحاد الاوروبي مع الدول الواقعة على حوض البحر الابيض المتوسط، حيث تعتبر أول الترتيبات التي عقدت مع هذه المجموعة من الدول، ما تم في اوائل السبعينيات[1].

وتعني الشراكة بالنسبة لاوروبا على انها عبارة عن مصالح مشتركة تهدف الى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة، وتفسير ذلك بانها التكثيف والتدعيم الاوروبي لحكومات ودول تعاني من مشاكل معينة وبالأحرى فهي دعوة للتفتح.

كما يعرف كذلك بعملية برشلونة أو يوروميد Euromed، بدأت عام 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الاورومتوسطي والذي اقترحته إسبانيا ونظمه الاتحاد الاوروبي لتعزيز علاقاته مع البلدان

[1] فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورومتوسطية رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية، والعقبات المحيطة، دار وهران للنشر، 2013، ص22.

المطلة على البحر المتوسط في شمال وغرب اسيا، كما اقترح فيه العديد من السياسات من بينها، الامن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، وايضا تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، وحقوق الانسان، وتحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطـــــــقة[1].

II_2_ مسار الشـــــراكة الاوروبية المتوسطـــــية

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر1995، وذلك بمشاركة 27 دولة، حيث تم فيه وضع الخطوات الاولى لانشاء نظام اقليمي سياسي، اقتصادي، إجتماعي، وثقافي جديد، لحد الوصول الى اقامة منطقة التجارة الحرة اورومغاربية في 2010، والتي تعمل على ازالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات الصناعية والزراعية وتنقل رؤوس الاموال[2].

غير انه ينبغي الاشارة الى فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع الى بداية الثمانينات، عندما اقترح الرئيس الفرنسي آنذاك (فرانسو ميتران) خلال زيارته الى المغرب في 1993 عقد اجتماع (5+4) اي5 دول مغاربية(الجزائر،المغرب،تونس،ليبيا،موريتانيا)، واربع دول اوروبية (البرتغال، إسبانيا،ايطاليا،فرنسا) واصبحت ندوة (5+5)، بعد انضمام مالطا، ودخلت هذه الندوة جزئياً حيز التنفيذ اثناء الملتقى الذي عقد بمرسيليا في 1988/12/17، تحت عنوان : حقائق وآفاق العلاقات بين الدول الاوروبية المتوسطية، والدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

ثم تلت هذه الندوة ندوة اخرى انعقدت بمدينة طنجة المغربية مابين 24_1989/05/27، حضرها كل الدول المغاربية.

---

[1] عمورة جمال، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، يناير 2006.

[2] عمورة جمال، "دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 172.

بعدها تطورت فكرة الشراكة واتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية المتوسطية، حيث تبنت اسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الاوروربي، في لشبونة شهر جوان 1992، وهذا باعتبار ان الفكرة كانت في البداية محصورة على الغطاء المغربي ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الابيض المتوسط الاثني عشر 12، وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الاوروبية بتاريخ 1994/10/19، والذي يحمل عنوان: تدعيم السياسة المتوسطية الاوروبية واقامة شراكة اورومتوسطية[1].

وقد اعلنت قمة "اسن"، للاتحاد الاوروبي في 10 ديسمبر 1994 بالمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية والاتحـــــاد الاوروبي.

بعد كل الجهود من طرف الاتحاد الاوروبي وبعد قناعة الدول المتوسطية الاخرى، تم الاعلان الرسمي من المؤتمر والذي حدد له تاريخ 27_28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة التي سمي بإسمها المؤتمر، حيث اعلنت الدول المتوسطية من خلاله عن مشروع الشـــراكة الشـــاملة بين الدول المتوسطية في المجالات السيـــــاسية والاقتصـــــادية .....

ان الدعوة الاوروبية لعقد المؤتمر ترجع اساساً للتخوف الاوروبي من احتمال فقدان مركزه في سلم القوة الدولية، وتأثر مصالحه الاستـــراتيجية في العالم.

اما الدول العربية فوافقت على حضور المؤتمر لانها كانت تبحث عن سند دولي جديد، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يدعم مواقفها[2]. واستغلت دول الاتحاد الاوروبي الفرصة لتوجيه الدعوة للدول العربية وعلى رأسها الدول المغاربية لمناقشة مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية.

---

[1] [2]– زكري مريم، "البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية"، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ابو بكر بلقايد بتلمسان، 2010.2011، ص ص48_49 .

وهكذا انعقد مؤتمر برشلونة في27_28 نوفمبر1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الاوروبي الخمسة عشر 15، واثني عشر 12 دولة متوسطية، اضافة لحضور موريتانيا اعمال المؤتمر بصفة مراقب، وكذلك حضور الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ودول شرق ووسط اوروبا، ودول البلطيق بصفتهما ضيف الجلسة الافتتاحية، وقد استبعدت ليبيا نظراً للحصار والعقوبات المفروضة عليها من قبل الامم المتـــحدة (قضية لوكربي_ إتهام ليبيا بإسقاط طائرة لوكربي الأمريكية) .

لقد اتسم اطار برشلونة بمنهج كلي خلافاً للعلاقات الدولية المغاربية في الستينات والسبعينات، التي كانت تستند اساساً الى عوامل اقتصادية بحتة، واذا كان اطار برشلونة ركز اعماله على الجانب الاقتصادي فإنه طرح برامج عمل واهداف وغايات امنية وسياسية وثقافية واجتماعية، من اجل الوصول الى منطقة تبادل حر بحلـــــول 2010[1].

[1] زكري مريم، مرجع سابق، ص 50.

III_ عموميات حول التجارة الخارجية

لقد ادى تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي الى توجيه العلاقات التجارية الدولية بشكل يسمح للسياسات التجارية ان تكتسي هي ايضا اهمية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وسنبرز هذا من خلال الحديث على مفهوم التجارة الخارجية واهمية ومكونات هذه الأخيرة، مع التطرق الى سياساتها واخيرا إبراز أهداف التجارة الخارجية.

III_1_ مفهوم التجارة الخارجية واهميتها

للتجارة الخارجية عدّة تعاريف تعددت وتنوعت على حسب المهتمين بدراستها، وفي الموالي سنتطرق إلى مفاهيمها كل حسب وجهة نظره.

III_1_1_ مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية يتم تناول عدد منها كما يلي:

تعرف بأنها:" المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والافراد، ورؤوس الاموال، تنشأ بين افراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[1].

تعرف ايضاً بأنها :"عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الاخرى."

وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الايدي العاملة[2].

وايضاً تعرف بأنها: "احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة، فضلاً عن

[1] رشاد العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع،عمان، 2000، ص12.

[2] نداء محمد الصوص،التجارة الخارجية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الأردن،2008، ص09.

سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختـــلفة."[1]

كما تعرف ايضاً بأنها تتناول العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة دراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص، ممثلة في الهجرة الدولية، ومن حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال، وهي ما تعرف اصطلاحاً بالمعاملات الاقتصادية الدولية.

وتنقسم المعاملات الاقتصادية الدولية الى[2]:

أ/ حركات دولية للسلع والخدمات (التجارة الدولية).

ب/ حركات دولية لرؤوس الاموال .

أو هي التي تتم من خلال عمليات تصدير وإستيراد، حيث يتم إنتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى، وفق إجراءات إدارية ومالية[3].

وتعرف التجارة الخارجية بأنها:" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التبادل".[4]

وتعرف أيضاً بأنها عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواءاً في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال، بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع حاجات ممكنة[5].

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي ،التجارة الخارجية،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص08.

[2]. شقيري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط الأولى 2012، دار الميسرة للنشر والتوزيع،عمان الأردن، ص 13.

[3]– سليمان عبد العزيز ،عبد الرحيم، التبادل التجاري، الأسس:العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع،ط 01، السودان، 2004، ص 42.

[4]– حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص13.

[5]– سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية، القاهرة، 2005، ص32.

III_1_2_ أهمية التجارة الخارجية

وتكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

أولاً: بالنسبة لعملية الاستيراد:الاستيراد هو جزء من التجارة الخارجية، يتضمن تخطيطاً ووضع سياسات تغطى بهذه الوظيفة، لذا يجب سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات في مجالات واسعة من الأنشطة المكملة والمرتبطة، والسلع التي من الضروري إستخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف، ومن هنا نستنتج أن وجود الإستيراد دليل لوجود التصدير من أي بلد آخر[1].

ثانياً: بالنسبة لعملية التصدير:التصدير عبارة عن تسويق للسلع والخدمات الى البلدان الاجنبية، مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال إقتحاماً للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياساً للمرونة التنافسية للمؤسسات ولمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الاخرى[2].

[1] زوال لحبيب، تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، رسالة ماجيستير، جامعة البليدة،2004، ص14.

[2] أحمد حشيش عادل، العلاقة الإقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص50.

III_2_ مكونات التجارة الخارجية

تتكون التجارة الخارجية في أي بلد من العناصر التالية[1]:

III_2_1_ الصـــــــادرات: الصادرات هي السلع المنتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، فهي بذلك تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي .

إضافة إلى ذلك فهي العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم إلى غير المقيم في البلد، بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجداً في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها، وتنقسم الصادرات إلى نوعين:

أ/ الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة: كالسلع الاستهلاكية والانتاجية، والمواد الأولية، مثل: البترول والآلات.

ب/ الصادرات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة، مثل :

- خدمات النقل الدولي (النقل الجوي والبري والبحري)
- خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية .
- خدمات المصرفية العالمية .
- خدمات التأمين الدولي .

III_2_2_ الـــــــواردات : الواردات هي السلع المنتجة في الخارج وتستهلك في الداخل .

وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات، يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم، إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها.

[1]. بوكونة نورة، "تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2011_2012، ص50.

وتنقسم الواردات إلى نوعين همـــا[1] :

أ/ الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة: مثل المواد الغذائية .

ب/ الواردات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة: مثل، الخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى .

III_3_ سياسات وأهداف التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا الجزء إلى سياسات وأهداف التجارة الخارجية:

III_3_1_ سياسات التجارة الخارجية

أولاً: مفهوم السياسة التجارية الخارجية :

يقصد بالسياسة التجارية: "مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، واختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقتها التجارية مع الخارج، وتعبر عن ذلك بإصدار التشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق."[2]

وتصنف السياسة التجارية الخارجية إلى نوعين هما:

_ سياسة الحرية التجارية: تتمثل هذه السياسة في "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى اخرى".[3]

_ سياسة الحماية: تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى، باتباع اساليب مختلفة، كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات،

---

[1]. بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 51

[2]. جميل محمد خالد، اساسيات الإقتصاد الدولي، اكاديميون للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2014، ص 222.

[3]. السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 126.

خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[1].

III_3_2_ أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز هذه الأهداف فيما يلي[2]:

أولاً: الاستفادة القصوى من فائض الانتاج، اذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي، مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح، إذ أن ضعف التصدير يؤدي الى خسارة في الناتج القومي، وتخفيض مساهمته في الدولة، وزيادة البطالة، وتدهور مستوى معيشة الأفراد.

ثانياً: استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محلياً لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التصدير، وزيادة المدخول والناتج القومي.

ثالثاً: نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.

رابعاً: دراسة موازين المدفوعات للدول ونظم أسعار الصرف فيها، ومعالجة الإختلال والتوازن في موازين المدفوعات.

خامساً: دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية، كسياسة الحماية أو الحرية، وغير ذلك.

سادساً: دراسة العلاقات الدولية في اطار التكتلات الإقتصادية الدولية، وسماتها المميزة.

---

[1]. السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 149.

[2]. شقيري نوري موسى، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 21_22.

خـــــــــلاصة الفصل النظــري:

تعتبر الشراكة والتجارة الخارجية من أهم الدراسات الإقتصادية حيث تناولناهما في هذا الجانب حيث تطرقنا إلى التأصيل النظري للشراكة من مفهوم وأشكال ودوافعها أهدافها، وأيضاً تطرقنا إلى مفهوم ومسار الشراكة الأورومتوسطية، وفي الأخير تناولنا عموميات حول التجارة الخارجية.

الفصل التطبيقـــي

تمهيد:

تندرج إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء منطقة إزدهار مشتركة على المدى الطويل.

تتمثل أهمية هذه الإتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية (التجارة الخارجية) التي بلغت نسبة 60% مع المجموعة الأوروبية.

يعود الإهتمام بالتجارة الخارجية إلى علاقتها بالتنمية الإقتصادية وما تعنيه من تحولات هيكلية وإجتماعية على الساحة الدولية، فالدور الهام الذي لعبته التجارة الخارجية في تنمية الدول الصناعية المتقدمة يرجع إلى قدرتها على تحقيق الرفاهية الإقتصادية والازدهار الإجتماعي لمجتمعات الدول، سواءا كانت متقدمة أو نامية، إلا أن المجتمعات المتقدمة لم تجد صعوبة في ذلك نظراً لتوفر كل متطلبات وجوانب التجارة الخارجية، عكس المجتمعات النامية التي تكافح لأجل الوصول إلى ذلك فلم تجد سوى دخول تكتلات عن طريق إتفاقات الشراكة لفرض نفسها وهذا ما فعلته الجزائر بانضمامها للإتحاد الأوروبي وفق إتفاقية شراكة اوروجزائرية، إلا أن هذه الإتفاقية لا تخلو من آثار تنعكس على هيكل التجارة الخارجية من خلال تطور الصادرات والواردات الجزائرية في فترة تنفيذ الإتفاقية.

وقد قسمنا هذا الجانب إلى:

I_ إتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؛

II_الجوانب المالية والتجارية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية؛

III_تحليل تطور أهم عوامل التجارة الخارجية في ظل الإتفاقية الأوروجزائرية؛

IV_آفاق الشراكة الأوروجزائرية.

I_ إتفاق الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الاوروبي

تدخل الشراكة الجزائرية_الأوروبية ضمن ما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية والذي أطلق في برشلونة سنة 1995، لكن دخول الإتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للجزائر كان في سنة 2005، وفي هذا القسم سوف نتناول خلفية هذه الشراكة وعلى ماذا إحتوت، وأيضاً دوافعها وعراقيلها.

I_1_ خلفية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الاوربي

يندرج إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الاوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995، والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الإتحاد الاوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط. هذا الإتحاد الاوروبي الذي يعد اهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52 %، والذي يسعى الى توسيع اسواقه ومنافسة التكتلات الاقليمية الاخرى[1].

والجزائر لاتشذ عن هذه القاعدة استيرادا وتصديرا، ويعود ذلك لقربها الجغرافي من اوروبا من جهة ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة من جهة أخرى، ووجود رغبة فرنسية جامحة للابقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا ليس فقط في الجزائر، ولكن في المغرب العربي وافريقيا.

وبالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية العويصة التي كانت تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الانتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواءا من ناحية التنظيم او التسيير او التكنولوجيا المستخدمة، وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الاجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين: زراعية وصناعية وخدمية. كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

[1]. زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، تاثير منطقة التبادل الاورومتوسطية على اداء وتاهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 27، 2002، ص 39.

كما ان المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين تعد من بين اهم العوامل الحاثة على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين وهو ما عبرت عنه ديباجة الاتفاق إذ أوعزته إلى[1]:

_ الروابط التاريخية والقيم المشاركة والرغبة في تدعيمها على اساس علاقات تتسم بالإستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات.

_ إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الاوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.

_ الرغبة في اقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية، العلمية، .....إلخ.

_ تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.

_ ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان .

_ اقامة اطار مناسب للحوار السياسي والامني بما يعمق التوافق السياسي حول جوانب المسائل الثنائية والدولية ذات المصالح المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية.

_ بعث جو من التفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات، وتقريب الطرفين من بعضهما في مختلف الميادين.

هذه العلاقات تقع في اطار اشمل اورومتوسطي وتحث على التكامل بين دول المغرب العربي، ومن بين ماتهدف اليه مساعدة الجزائر في مجهوداتها الرامية الى تطبيق الاصلاحات الاقتصادية.

هذه العلاقات تتبنى النهج الليبيرالي وتسعى الى اقامة تبادل حر مع احترام الحقوق والالتزامات المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1]. زعباط عبد الحميد، الشراكة الاورومنوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال افريقيا،الجزائر، ص 54.

I_2_ محتوى الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

احتوى الاتفاق الجزائري الاوروبي على ثمانية محاور تتمثل في الجوانب الاتية[1]:

أولاً: الجانب الاول: والذي يتمثل في اقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح باقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وامن المنطقة المتوسطية، وهذا ما جاءت به المواد 3،4،5 من الاتفاقية.

ثانياً: الجانب الثاني: يتعلق بحرية نقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك باقامة منطقة حرة للتبادل خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب12 سنة ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ طبقا لاجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة6)، اما فيما يخص مجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على ان يعمل الطرفان على تحرير اوسع للمبادلات فيما بينها بصفة تدريجية.

ثالثاً: الجانب الثالث: يتعلق بحقوق التأسيس والانشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في انشاء وتأسيس المؤسسات في اقليم الطرف الاخر، وتحرير الخدمات المالية والبنكية والمواصلات.

رابعاً: الجانب الرابع: حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات او الصفقات الجارية بعملية قابلة للتحويل او اخراج الارباح الناتجة عن الرأسمال المستثمر، وحرية تنقل رؤوس الاموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشأة وفقا للتشريع الجاري العمل به.

خامساً: الجانب الخامس: إلتزام الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في اطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون اساسا

[1]. مجمد لحسن علاوي، اتفاقيات الشراكة الاوروعربية شراكة اقتصادية حقيقية ... ام شراكة واردات مع التركيز على المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 16، 2012، ص 142.

وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية او التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، وكذا القطاعات المؤدية الى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي وإعطاء الاولوية للقطاعات المؤدية الى تنويع الصادرات الجزائرية وهذا حسب ما نصت عليه المواد 50_30 من الاتفاقية.

سادساً: الجانب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن هذا الجانب الاجراءات الخاصة بالعمل وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس اجراءات الضمان الاجتماعي المعمول به في البلدان، المواد(67_68).

كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شانها ان تقرب بين هذه الثقافات كالاعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية[1].

سابعاً: الجانب السابع: التعاون المالي الذي يعتبر مشروع اقامة شراكة اقتصادية ومالية هدفا جوهريا لسياسات الاتحاد الاوروبي تجاه بلدان العالم الثالث، وتهدف الشراكة الاقتصادية والمالية حسب ما جاء في الاتفاقية الى تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة في حوض المتوسط، وتحسين مستوى المعيشة لشعوب المنطقة، والذي جاء بمايلي[2]:

_ دعم الاصلاحات الهادفة الى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

_ اعادة تاهيل الهياكل الاقتصادية.

_ ترقية الاستثمارات الخاصة والانشطة المؤدية الى خلق فرص عمل.

_ الاخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري خاصة عن طريق تأهيل الاقتصاد.

---

[1] مجمد لحسن علاوي، مرجع سابق، ص 143.

[2] نفس المرجع، ص 143.

ثامناً: الجانب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، وذلك من خلال[1]:

_ تقوية مؤسسة الدولة والقانون.

_ التعاون في مجال تنقل الاشخاص.

_التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية.

_ التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.

_ محاربة تبييض الاموال وذلك بمنع استعمال الانظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الاموال من مداخيل المخدرات والانشطة الاجرامية.

I_3_ دوافع وعراقيل الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

للشراكة الأوروجزائرية دوافع لقيامها، ولكن في نفس الوقت تعرضت لعراقيل سوف نتطرق إليهم في هذا الجزء.

I_3_1_ دوافع عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي:

من أهم الدوافع التي أدت إلى عقد اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر نوجزها في النقاط التالية[2]:

_اعتبارات التقارب والاعتماد المتبادل القائم بين المجموعة الأوربية ودولها الأعضاء والجزائر، واللذين يوميان على روابط تاريخية وقيم مشتركة، اعتبارا لرغبة كل من المجموعة والدول الأعضاء والجزائر في توطيد هذه الروابط وإقامة علاقات دائمة ترتكز على المعاملة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المشتركة.

_الاهتمام الذي يوليه الطرفان لاحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية التي تشكل أساس الشراكة نفسها.

---

[1] منيرة بالعيد، الديناميكيات الامنية الجديدة في الاقليم المتوسطي، دور الجزائر الامني كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي حول: الجزائر والامن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008.

[2] عياد عبد الحميد، الشراكة الاوروجزائرية واثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد1 ، ديسمبر 2004، ص 53.

_الوعي لكل منهما بأهمية العلاقات التي تندرج ضمن إطار شمال أوربي متوسطي من جهة، وبهدف الاندماج المغاربي من جهة أخرى.

_ رغبة كل منهما في تحقيق أهداف شراكتهما كلياً، من خلال تنفيذ أحكام هذا الاتفاق ذات الصلة، قصد تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة وللجزائر.

_ الوعي لكل منهما بأهمية هذا الاتفاق القائم على المصالح المشتركة والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار.

_ رغبة كل منهما في إقامة التشاور السياسي وتعميقه حول المسائل الثنائية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

_ اقتناع كل منهما بأن هذا الاتفاق يشكل إطارا مناسبا لإزدهار شراكة تقوم على المبادرة الخاصة، وأنه يخلق مناخا ملائما لتنمية علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم اعادة الهيكلة الاقتصادية والعصرنة التكنولوجية.

I_3_2_ عراقيل الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي

من بين العراقيل والصعوبات التي تواجه الطرفين في اطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية مايلي[1]:

أولاً: انعدام وضعف الهياكل القاعدية يعيق اهداف توسيع الافاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص حجم تبادلات الجزائر والدول الاخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الاموال.

ثانياً: إمكانية تدهور استثمار الاجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي او الاقتصادي، خاصة عندما تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.

ثالثاً: إن إجراء التعديلات الكبرى على الاقتصاد الجزائري يتوقع ان يشكل تحديا للجزائر، واول هذه التحديات البدء بتخفيض التعريفات الجمركية على ان تلغي الرسوم تماما التي تمثل مصدر دخل للخزينة وتمثل نوع من الحماية لبعض المنتجين المحليين.

رابعاً: كما أن الاتفاق يؤكد على خصخصة القطاع الحكومي بدء من السنة الخامسة من تطبيقه وهذا ليس بالامر السهل.

[1]. ليلى قطاف، اتفاقية الشراكة الاوروبية الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ، يومي 13_14 نوفمبر، 2006، ص 66.

II_ الجوانب المالية والتجارية لإتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

تضمنت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي عدة جوانب منها الجانب السياسي والاقتصادي والانساني، واذا ما ركزنا على الجانب الاقتصادي نجد انه جوهر الاتفاقية، بما فيه الشقان المالي والتجاري.

II_1_ الجانب المالي لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية

يعد التعاون المالي الركيزة الاساسية لدعم وانجاز مختلف المشاريع التي تدخل في اطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والاوروبي، وقد تجسد التعاون المالي في شكل مساعدات مالية ممنوحة في اطار برنامج ميدا أو في شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الاوروبي للاستثمار.

المساعدات المالية الممنوحة في اطار برنامج MEDA الموجه للجزائر.

في اطار برنامج ميدا حدد مبالغ المساعدات الاوروبية للجزائر خلال الفترة 1995_2006 مبلغ 2،510 مليار، وذلك على مدى فترتين، الاولى 1995_1999 وتمثل ميدا 1، والفترة الثانية 2000_2006 وتمثل ميدا 2[1].

II_1_1_ المساعدات المالية الممنوحة في إطار برنامج ميدا الموجه للجزائر

أولاً: برنامج ميدا 1 للجزائر(1995_1999)

يغطي هذا البرنامج الفترة الممتدة بين 1995_1999، بمبلغ قدره 164 مليون ايكو أي 66 % من البرنامج التوجيهي الذي طالبت به الحكومة الجزائرية والمقدر ب 250 مليون ايكو[2].

---

[1] علي لزعر، ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، العدد 05، جوان 2009، ص 44.

[2] نفس المرجع، ص 44.

وقد وزع هذا المبلغ الذي استفادت منه الجزائر على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): توزيع مبالغ برنامج MEDA الذي استفادت منه الجزائر خلال الفترة (1995_1999). **الوحدة:مليون ايكو**

القطاع/ المشروع	المبلغ	نسبة إستهلاك المساعدات
أ. دعم التحول الاقتصادي	**129.00**	**%79**
دعم لمكافحة التلوث الصناعي كقروض من البنك الأوروبي للإستثمار.	10.75	
ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	57.00	
دعم ومساندة إعادة الهيكلة الصناعية.	38.00	
تحديث القطاع المالي.	23.25	
ب_ تسهيلات التكيف الهيكلي/القطاعي.	**30.00**	**%18**
تسهيل التكيف الهيكلي.	30.00	
ج_ التوازن الإجتماعي/الإقتصادي.	**00،5**	**%3**
دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية.	5.00	
المجموع: أ + ب + ج	**164**	**%100**

Source :commission des communantés européennes , rapport annuel du programme MEDA 2000 de la commission au consiel et au parlement européen , bruxelles, le COM (2001),p:28

غير أنه وبسبب غياب خطة لاعادة تأهيل كل المؤسسات الصناعية في الجزائر، فإن نسبة استهلاك المساعدات في اطار هذا البرنامج لم تتعد 20 % فقط.[1]

[1]. ناصر دادي عدون، مجمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المجمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 181.

ثانياً: برنامج ميدا 2

إن التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في اطار برنامج ميدا 2 والتي بلغت خلال فترة البرنامج (2000_2006) مقدار 2،346 مليون اورو، إلا ان المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا تغطي إحتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يبين المشاريع والنشاطات الممولة من قبل برنامج ميدا 2 في الجزائر.

البرامج	المخصص	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دعم الاتصالات البريدية والخدمات	17	17	–	–	–	–	–	–	–
دعم الصحافيين ووسائل الاعلام	5	5							
دعم وتحديث الشرطة	2،8	2،8							
دعم برامج التنمية المحلية وسط وشرق	50	–	–	50					
دعم قطاع التكوين المهني	60	–	52	–	–	–	–	–	–
EMPUST		–	–	–	4	4	–	–	–
برامج مرافقة	15				15				

الإتفاقية.									
تحديث وزارة المالية.	**10**			**10**					
تسيير الفضلات الصلبة.	**5**				**5**				
تنمية المناطق المتضررة من الإرهاب	**30**			**16**	**14**				
إصلاح قطاع التربية	**17**				**17**				
إصلاح قطاع العدالة.	**15**				**15**				
برنامج مرافقة إتفاقية الشراكة.		**10**					**10**		
تطوير وتحديث سلك الشرطة.	**35**	**25**				**20**	**5**	**33**	
دعم المنظمات غير الحكومية.		**10**							
تحديث سلك	**31**	**11**				**10**		**%29**	

الشرطة.								
التنمية الريفية.		**10**						
دعم برامج وتطوير البنايات القاعدية.	**40**						**20**	**20**	**%38**
المجموع	**2،338**	**2،30**	**52**	**150**			**106**		**%100**

المصدر: انفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014_2015، ص174.

II_1_2_القروض الممنوحة من قبل البنك الاوروبي للاستثمار الموجه للجزائر

يلعب البنك الاوروبي للاستثمار دور كبير في تمويل الاستثمارات الجزائرية من خلال الجدول التالي الذي يبين المخصصات المالية المقدمة من طرفه.

الجدول رقم (03): يبين المخصصات المالية المقدمة من طرف البنك الاوروبي للاستثمار.

البروتوكول الاول (1978_ 1981)	70 مليون اورو بشكل قروض طويلة المدى من موارد البنك، 19 مليون اورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الاوروبي.
البروتوكول الثاني (1982_1986)	107 مليون اورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك، 16 مليون اورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الاوروبي.
البروتوكول الثالث (1986_1991)	183 مليون اورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك، 04 مليون اورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الاوروبي.
البروتوكول الرابع (1991_1996)	280 مليون اورو على شكل قروض طويلة المدى من موارد البنك، 18 مليون اورو على شكل قروض خاصة ممولة من موارد ميزانية الاتحاد الاوروبي.

المصدر: صورية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاوروبية للمساهمات فيناليب)، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011_ 2012، ص 18.

الجدول رقم (04): يبين المساعدات المالية المقدمة للجزائر خلال الفترة (1995_2005).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
القروض الممنوحة من قبل البنك الاوروبي للاستثمار	100	115	335	30	0	143	225	227	230	0	10	1405

المصدر: انفال نسيب، مرجع سابق، ص 176.

وبذلك تعتبر قروض استثمارية طويلة المدى لتمكين الجزائر من تأهيل منشآتها القاعدية وتأهيل صناعاتها.

II_2_ إستراتيجية التفكيك الجمركي في اطار منطقة التبادل الحر

يكرس عقد الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي تطبيق استراتيجية تدريجية للتفكيك الجمركي، في اطار اقامة منطقة تبادل حر خلال مرحلة تمتد إلى 12 سنة على الاكثر حسبما تنص عليه (المادة06). إذ وبعد مرور هذه المدة تختفي كل القيود التعريفة على المنتجات التي منشؤها الاتحاد الاوروبي،هذه الاستراتيجية هدفها اعطاء الوقت اللازم للمؤسسات الوطنية لتتكيف مع الوضع الجديد، حيث ينتظر ان تشتد المنافسة الخارجية، فضلا عن منح الوقت للسلطة العمومية لتعويض النقص في المحاصيل الجمركية الناتجة عن عملية التفكيك الجمركي.

II_2_1_ اقامة منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية

يمثل اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الاوروبي تحدياً للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، سواءاً على مستوى تنويع الاسواق أو تنويع المنتجات، بإعتبار إقامة منطقة التبادل الحر تعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي إلى اتفاق شراكة يقتضي تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق، وتتميز المنطقة المراد إنشاؤها بأربع خصائص هي[1]:

_ منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة اخرى.

_ منطقة للتبادل الحر بين إقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.

_ منطقة للتبادل الحر بين دول صغرى تمتاز باقتصاد منعزل غير تنافسي وغير متنوع من جهة، ومجموعة دول تكاد تُكوِن أرقى درجة التكامل الاقتصادي من جهة أخرى.

_ منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان حماية بينية متفاوتة.

[1]. عبد الله خبابة، السياسة السعرية في إطار العولمة الإقتصادية_ حالة الجزائر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 502،503.

ولتسهيل إقامة منطقة التبادل الحر تقرر[1]:

أولاً: الالغاء التدريجي لقيود التعريفة على المنتجات الصناعية والتحرير للتجارة الزراعية وتجارة الخدمات.

ثانياً: إتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة.

ثالثاً: إتباع سياسة مبنية على قواعد إحصائيات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني، آخذاً بعين الاعتبار إحتياجات ومستويات التنمية.

رابعاً: إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الاكثر تقدماً إلى بلدان المتوسط.

II_2_2_إستراتيجية التفكيك الجمركي التدريجي

إن إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الاوروبي والدول المغاربية، سيؤدي لا محالة إلى حرية حركة السلع بين طرفي الاتفاقيات، هذا ما يفرض على البلدان المغاربية رفع التحدي خصوصاً في القطاع الصناعي باعتبار المجال الذي تبنى عليه منطقة التجارة الحرة، والوعاء الذي تتم فيه كل التغيرات التي تطبق على التعريفات الجمركية وغير الجمركية[2].

يقصد بالتفكيك الجمركي الالغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة الاوروبية عند استيرادها في الجزائر، طبقاً لإتفاق الشراكة على مدى فترة زمنية تقدر ب12 سنة إبتداءاً من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

تتم عملية التفكيك الجمركي المتفق عليها بين الطرفين الجزائري والاوروبي بصورة فورية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الاوروبي، في حين يتم تحرير المنتجات الصناعية الاوروبية المستوردة من طرف الجزائر بشكل تدريجي، أما المنتجات

---

[1]– مفتاح حكيم، السياسات التجارية والإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002–2003، ص 126.

[2]– عايد لمين، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003–2004، ص 55.

الزراعية بأنواعها الثلاث (الزراعية، الزراعية المحوَلة، الصيد البحري) فيتم تحريرها بصورة جزئية، ووفق نظام أفضليات متبادل بين الطرفين والذي يتضمن تخفيضات كلية أو جزئية على هذه المنتجات، إلى جانب إستخدام نظام الحصص.

عملية التفكيك الجمركي سواءاً بصورة كلية أم جزئية تشمل حوالي 6069 بنداً أو موقعاً تعريفياً بمختلف نسبها(0%،5%،15%،30%)، من بينها 5139 بنداً تعريفياً متعلقاً بالمنتجات الصناعية و930 بنداً تعريفياً خاصاً بالمنتجات الزراعية[1].

جدول رقم (05): يبين التفكيك التدريجي للرسوم حسب الرزنامة التالية:

الفترة	بعد مرور سنتين	بعد مرور 3 سنوات	بعد مرور 4 سنوات	بعد مرور 5 سنوات	بعد مرور 6 سنوات	بعد مرور 7 سنوات
نسبة التخفيض%	80	70	60	40	20	إلغاء الحقوق المتبقية

المصدر: الجريدة الرسمية، عدد رقم 31 الصادر بتاريخ 30 أفريل 2005، ص ص 5و6.

[1]– مراد زايد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، 2005– 2006، ص 186.

III_ التجارة الخارجية في ظل الاتفاقية الاوروجزائرية

إن الجزائر من الدول التي تعتمد في ميزان مدفوعاتها على الميزان التجاري، حيث أن التجارة المنظورة والغير منظورة من السلع والخدمات تشكل بالأساس على الصادرات والواردات.

III_1_ تحليل الصادرات الجزائرية

في تحليلنا للصادرات الأوروجزائرية سنتطرق لتطور الصادرات خلال الفترة 2003_2016، وأيضاً لتوزيعها الجغرافي.

III_1_1_ تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2003_2016

الصادرات هي عبارة عن إجمالي السلع والخدمات التي يقدرها الديوان الوطني للإحصاء، وهي تمثل إجمالي السلع والخدمات المباعة من داخل الوطن إلى خارجه على أساس الاسعار السائدة وقت التعامل.

الجدول رقم(06): يبين صادرات الجزائر في الفترة 2003_2016

الوحدة: مليون دولار

السنـــــــــوات	الصـــــــــادرات
2003	24612
2004	32083
2005	46001
2006	54613
2007	60163
2008	79298
2009	45194
2010	57053
2011	73489
2012	71866
2016	64974
2014	62886

2015	37787
2016	28883

Source :www.ons.dz date de visite : 01/04/2018

III_1_2_التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

إن الهدف من دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات هو تحديد درجة إعتماد الجزائر على الاتحاد الاوروبي كسوق لتصريف منتجاتها، وبالتالي تحديد حصة إستيعابه للصادرات الجزائرية، والتي يتصف إتجاهها بالتركيز الشديد على مستوى دول الاتحاد الاوروبي، ذلك أن أكثر من 21،56% في المتوسط من الصادرات الاجمالية الجزائرية إستأثر بها الاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005_2015)، وهو ما يؤكده الجدول الموالي:

الجدول رقم(07): يبين التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر إلى الاتحاد الاوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة 2005_2015. الوحدة: مليون اورو.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات إلى الاتحاد الاورو بي	20،885	24،154	20،585	28،260	17،411	21،075	27،850	32،764	31،920	29،458	20،708
صادرات لبقية دول العالم	16،128	19،29	22،592	25،655	14،991	21،961	24،949	23،173	17،74	17،955	10،768
%الاتحاد الاورو بي في	56،43	6،55	47،68	52،42	53،73	48،97	52،75	58،57	64،28	62،13	65،79

اجمالي الصادرات										
إجمالي الصادرات	37،013	43،444	43،177	53،915	32،402	43،036	52،799	55،937	49،660	47،413	31،476

Source :European commission , european union , trade in goods with algeria, p : 3 p :8

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن دول الاتحاد الاوروبي قد إستحوذت على الحصة الاكبر من الصادرات الجزائرية، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر، حيث إرتفعت نسبة الصادرات الوطنية الموجهة للاتحاد الاوروبي كنسبة من إجمالي الصادرات الموجهة للعالم من 43،56% عام 2005 إلى أكثر من 79،65% عام 2015، ويعود سبب توجه معظم الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي إلى كون هذا الاخير أكبر تجمع للدول الصناعية المتقدمة، والتي تعتبر من أكثر الدول إستهلاكاً للمواد الاولية والمواد الخام في العالم، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني مرتبطاً بشكل كبير بتصريف منتجاته (المحروقات خاصة) إلى أسواق الدول الصناعية، هذا إلى جانب عوامل تاريخية وجغرافية تغذي التبعية للاسواق الاوروبية، كل هذه العوامل تكللت بعقد إتفاق الشراكة مع الجانب الاوروبي، وما ترتب عنه من إمتيازات ممنوحة للجزائر في شكل تخفيضات جمركية أو رعاية برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية.

يتضح على ضوء التحليل الجغرافي للصادرات الجزائرية بأن أغلب وأهم زبائن الجزائر هم من دول الاتحاد الاوروبي.

III_2_ تحليل الواردات الجزائرية

بعد تحليلنا للصادرات الجزائرية لابد لنا أن نتطرق أيضاً لتحليل الواردات الجزائرية والميزان التجاري.

III_2_1_ تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2003_2016)

الواردات هي إجمالي السلع والخدمات المستوردة من الجزائر عن طريق الموانئ البحرية وفي البر والجو التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للإستهلاك النهائي والوسيط، وتجري عليها العمليات الجمركية.

الجدول رقم (08): يبين واردات الجزائر في الفترة 2003_2016

الوحدة:مليون دولار

السنـــــــــــوات	الـــــــــواردات
2003	13534
2004	18308
2005	20357
2006	21456
2007	27631
2008	39479
2009	39294
2010	40473
2011	47247
2012	50376
2013	55028
2014	58580
2015	51501
2016	46727

source: www,ons,dz date de visite : 01/04/2018

نلاحظ من الجدول أعلاه أن واردات الجزائر في تذبذب من فترة إلى أخرى.

III_2_2_ التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

ترتبط الجزائر كغيرها من الدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة بشكل وثيق، خاصة في جانب الواردات، وهذا ما جعل التركيز التجاري يبدو أكثر وضوحاً، حيث تتبوأ دول الاتحاد الاوروبي مركز الصدارة بين مجموعة الدول المصدرة للجزائر، فإذا كان التوزيع الجغرافي للصادرات يظهر بأن الاتحاد الاوروبي هو الزبون الاول للجزائر فإن التوزيع الجغرافي للواردات يظهر بأنه أيضاً الممون الرئيسي للسوق الجزائرية، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(09): يبين التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي ومع بقية دول العالم، خلال الفترة 2005_ 2015.

الوحدة: مليون اورو.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2017
واردات من الاتحاد الاورو بي	10.498	9.977	11.270	15.401	14.821	15.595	17.312	21.125	22.392	23.376	22.289
واردات من بقية دول العالم	5.459	7.045	8.659	11.475	13.36	14.958	16.638	18.109	18.94	20.544	26.104
%الاتحاد الاورو بي في	65.79	58.61	56.55	57.30	52.59	51.04	50.99	53.84	54.18	53.22	46.06

إجمالي الواردات										
إجمالي الواردات	15.957	17.022	19.929	26.876	28.181	30.553	33.950	39.234	41.332	43.920	48.393

Source :European commission . european union , trade in goods with algeria , op,cit, p : 3 p :8

يظهر الجدول أعلاه وجود تشابه للواردات الجزائرية في توزيعها الجغرافي إلى حد بعيد مع الصادرات، ذلك أن دول الاتحاد الاوروبي تعتبر المورد الرئيسي للجزائر، حيث شكلت واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي في المتوسط حصة بلغت 76،54 من إجمالي الواردات خلال الفترة (2005_2015)، وهو بذلك يتصدر الطليعة بالنسبة للاسواق الممونة للجزائر بمعظم وارداتها.

ويبين الجدول أيضاً إرتفاعاً ملحوظاً للواردات الجزائرية من الاتحاد الاوروبي عام 2008، حيث بلغت 15.401 مليار مقابل 11.270 مليار عام 2007، أي بمعدل نمو بلغ 65،36%، ويرجع ذلك لدخول عملية تفكيك الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2007، مستفيداً من سنتين إعفاء، فضلاً عن إرتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة تلبيةً لحاجات برامج الانعاش الاقتصادي الوطني التي إنطلقت عام 2001، إلى جانب إرتفاع فاتورة المواد الغذائية لاسيما الحبوب وكذا إنخفاض سعر صرف الدولار لبقية العملات الصعبة.

ويلاحظ من الجدول نفسه أن قيمة الواردات تراجعت عام 2009 بمعدل بسيط بلغ 76،3_%، ويرجع ذلك إلى مجموع الاجراءات التي قامت بها السلطات للحد من فاتورة الواردات والتي من أهمها الابقاء على منع إستيراد السيارات القديمة، تحديد قائمة الادوية الممنوعة من الاستيراد والتي تنتج محلياً، ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم إستخدام الاعتماد المستندي، إلى جانب زيادة الضريبة على بعض الواردات.

ويظهر الجدول رقم(09) ملاحظة هامة تتعلق بانخفاض نسبة واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي مقارنة بالواردات الاجمالية بعد السنوات التي أعقبت دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ عام 2005، حيث إنتقلت من 79،65% عام 2005 إلى 99،50 %عام 2011، لترتفع عام 2013 إلى 18،54 % لتتراجع عام 2015 إلى 06،46%، وهذا مقابل إرتفاع الواردات السلعية من دول أخرى غير الاتحاد الاوروبي، وهو ما يؤشر لعدم حدوث عملية تحويل التجارة.

ففي الوقت الذي تشير فيه الدراسة إلى أن تنفيذ إتفاق الشراكة من شأنه تحويل التجارة بسبب التفكيك الجمركي، والذي كان ينتظر أن يؤدي إلى رفع الواردات الصناعية من الاتحاد الاوروبي، إلا أن واقع الحال يثبت حدوث إرتفاع في قيمة الواردات من الاتحاد الاوروبي ومن بقية دول العالم على حد سواء، وهو مايعني أن إرتفاع واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي خلال هذه الفترة مرده إلى توسع الجزائر في عمليات الاستيراد في الجزائر عموماً ولا يُعزى ذلك إلى نتائج إتفاق الشراكة فقط، وما يؤكد ذلك أيضاً معدلات نمو الواردات من بقية دول العالم والتي فاقت في أغلب سنوات الدراسة تلك المسجلة بالنسبة للإستيراد من الاتحاد الاوروبي، بل إن الامر أكثر من ذلك عندما نجد أن واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي قد تراجعت عام 2009 بمعدل 75،3_% وعام 2015 بنحو 65،4-% مقابل إرتفاعها من بقية دول العالم بمعدل 42،16% عام 2009 و 06،27% عام 2015، من جانب آخر لن يؤدي إتفاق الشراكة إلى حدوث عملية "خلق للتجارة" لأن الاتحاد الاوروبي يعتبر الممون الرئيسي للجزائر منذ مدة طويلة سبقت توقيع إتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

III_2_3_ تحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2003_2016)

الميزان التجاري هو عبارة عن المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة (2003_2016).

الجدول رقم(10):يبين الميزان التجاري في الفترة 2003_2016.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51501	46727
الصادرات	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	37787	28883
الميزان التجاري	11078	13775	25644	33157	32532	39819	59000	16580	26242	21490	9946	4306	_13714	_17844

Source :www.ons.dz date de visite : 01/04/2018

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري حقق رصيد موجب طيلة الفترة من 2003 إلى غاية 2014، أين شهدت هذه الفترة تنامي قيمة الواردات وفي نفس الوقت شهدت زيادة في حصيلة الصادرات، حيث كانت الواردات مغطاة كلياً بالصادرات، إلا أن إرتفاع حصيلة الصادرات يعود أساساً لإرتفاع أسعار النفط نظراً للتركيز السلعي للصادرات الجزائرية على المحروقات بنسبة 97% في ظل الحصيلة الهامشية للصادرات خارج المحروقات.

ولكن خلال سنتي 2015 و2016 تحقق رصيد سالب للميزان التجاري، نظراً لتراجع قيمة الصادرات بسبب تدهور أسعار النفط في السوق العالمية، وفي المقابل زيادة قيمة الواردات،

وبالتالي رصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا ما يستلزم العمل أكثر على تنويع الصادرات خارج المحروقات[1].

وفي الموالي تحليل أكثر لوضعية الميزان التجاري.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري من سنة 2003 إلى 2016 حيث كانت قيمته في 2003 أقل من 2004، (11078 مليون دولار أمريكي أقل من 13775)، وأيضاً من سنة 2005 أقل من 2006 وهذا نتيجة إلى قيمة صادرات النفط ومثَلَها تذبذب في(2006_2007)، وهذا راجع إلى قيمة الصادرات والمواصفات القياسية والمعايير ومواعيد دخول السلعة ونظام الحصص، والرسوم الجمركية .....إلخ، وهذا يضيف تنافسية المنتجات الجزائرية أمام المنتجات الاوروبية، ويدفع الاتحاد الاوروبي إلى تغير إتجاه وارداته من الجزائر إلى دول أخرى.

أما في سنة 2010 فسجل الميزان التجاري فائض بالمقارنة بالسنوات الماضية وهذا الفائض كان نتيجة لإرتفاع قيمة الصادرات وواصل الميزان التجاري إرتفاعه إلى حدود سنة 2012 من 16580 مليون دولار أمريكي إلى21490 مليون دولار أمريكي، وبهذا يرجع تحسن التجارة الخارجية من (2011_2012) إلى إرتفاع صادرات النفط.

وفي سنة 2013 حقق الميزان التجاري تراجع طفيف أي 9946 مليون دولار أمريكي وواصل هذا التراجع إلى حدود سنة 2016، وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار النفط باعتباره المصدر الرئيسي للتمويل.

_ إن الميزان التجاري سجل طيلة الفترة (2003_2016) فائضاً بقيم متذبذبة، حيث حقق أقصى فائض له سنة 2006 وقدر ب33157 مليون دولار أمريكي، أما أدنى قيمة له فكانت سنة 2009 بمقدار5900 مليون دولار أمريكي، بسبب إنخفاض الصادرات والتي بلغت أدنى

[1]– بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001–2016، أطروحة دكتوراه، جامعة أدرار، ص 163.

قيمة لها في نفس السنة بمقدار45194 مليون دولار أمريكي،هذا العجز في الميزان التجاري يعود إلى الازمة العالمية التي حدثت في نفس السنة التي إنجر عنها قلة الطلب على المحروقات يتبعه إنخفاض في أسعار هذا الاخير، لكن وضعية الميزان التجاري تحسنت في السنوات الموالية ليحقق هذا الفائض من جديد سنة 2012 أقصى قيمة له بفعل الزيادة في قيمة الصادرات.

III_3_ الآثـــار والانعكاســـــات المحتملة لاتفاق الشـــــــراكة

يكتسي إتفاق الشراكة الاوروبي ـ الجزائري أهمية بالغة لما سيترتب عنه بعد فترة 12 سنة (إنطلاقاً من 2005) أي إلى سنة 2017، من إقامة منطقة حرة للحركية الاقتصادية سيترتب عنه حتماً آثار وإنعكاسات على قطاع التجارة الخارجية:

III_3_1_ الآثار المحتملة على الميزان التجاري

ويجب التمييز بين الآثار المتوقعة على بنية الصادرات والواردات[1]:

أولاً: بالنسبة للصادرات: تتشكل الصادرات الجزائرية أساساً من المحروقات، فهي تمثل أكثر من 97% من مجموع الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير فإنه يتوقع أن الاستفادة من عملية التصدير أن تكون محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق الاوروبية والتي تتمتع فيها بميزة نسبية، وعموماً فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين: وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو الاتحاد الاوروبي من جهة، وعلى صادرات الدول المقبلة على الإنضمام للإتحاد الاوروبي من جهة أخرى.

[1]– فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد11، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية، البليدة، الجزائر، 2012، ص 116.

ثانياً: بالنسبة للــواردات: إن دخول إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الإتحاد الاوروبي، حيث سيمس ذلك أزيد من 53% من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين، أولاً: إرتفاع الواردات المتأتية من الإتحاد الاوروبي(أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتوجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى)، وثانياً: إرتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساساً في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين[1].

IV_ آفـــــاق الشـــراكة الأوروجـــزائرية

إن إتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتطلب مجموعة من الإجراءات والإصلاحات لكي يكلل بالنجاح المطلوب، وفي هذا القسم سنتطرق إلى هذه الإجراءات وأيضاً إلى مستجدات هذه الشراكة.

IV_1_ آليات إنجاح إتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

لا يقتصر نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ويمكننا تلخيص أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

[1]– فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص 117.

IV_1_1_ الآليات الداخلية:

وتتمثل في إعادة التأهيل الصناعي وتوسيع نطاق الحكم الراشد.

أولاً: إعادة التأهيل الصناعي: يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه،"مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية"، ويمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي، غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة، تتمثل في عملية تأهيل ثلاث محاور أساسية[1]:

أ –الاستثمارات غير المادية : ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن إقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج...إلخ.

ب –الاستثمارات المادية : على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة، فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف، وذلك من خلال:

– تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة.

– تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة.

[1]– إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجيستير، جامعة مجمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012– 2013، ص 204.

– اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع أكثر للمردودية (التخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية)

–الرفع من نسبة استعمال التجهيزات المتوفرة والتنازل عن الاستثمارات أو الأصول غير المستعملة أو التي تشتغل بطاقات ضعيفة.

ج –إعادة الهيكلة المالية : تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد إمكانياتها المالية، وذلك من خلال:

–دعم الإمكانيات الذاتية (برفع رأسمال المؤسسة، وذلك إما بفتح رأس المال للاكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة).

– التحكم في حجم ونوعية الديون.

– تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة.

– ترشيد استعمال القروض البنكية.

– تقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد، أو التسريح الإرادي... إلخ[1].

ثانياً: توسيع نطاق الحكم الراشد: إن الظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي، لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة[2].

وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي [3]:

---

[1]– إبراهيم بوجلخة، مرجع سابق، ص ص 206،207.

[2]– زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، بدون تاريخ، ص 52.

[3]– قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الإندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو–عربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8/9/ ماي 2004، ص 07.

أ –**المؤسسات المنظمة للسوق:** هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، وفورات الحجم، نقص المعلومات،... إلخ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية.

ب –المؤسسات المحققة للاستقرار: هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية.

ج –المؤسسات المانحة للشرعية: هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية له، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائداتهم، وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكات المنافية للمنافسة.

وبالتالي يمكننا القول أنه من الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي بين الدول راجع أساسا إلى الحكم الراشد المشجع على الاستثمار المادي والبشري والتحول التكنولوجي، والتمتع بالاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية.

وعليه فإن نجاح اتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية، فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية (كمؤسسات التشريع، العدالة، القضاء) تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة وإقرار ما يسمى "بمبدأ المسؤولية والمساءلة".

IV_1_2_ الآليات الخارجية

تتمثل الآليات الخارجية في الإعانات المالية والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولاً: ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية : تعتبر المساعدات الأوروبية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي، وقد استفادت الجزائر من 164 مليون أورو خلال الفترة (1995_1999)، أي بنسبة 05% فقط من المبلغ المخصص لبرنامج MEDA وهو 3.435 مليون أورو، وقد تم توجيه هذا المبلغ إلى الأوجه الآتية:

_ برنامج التصحيح الذي باشرته الجزائر خلال الفترة (1995_1998) والذي مس التجارة الخارجية وخوصصة المؤسسات العمومية، السكن والشبكة الاجتماعية.

– تطوير القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتحديث القطاع المالي والمصرفي وإصلاح الخدمات البريدية.

– تدعيم البنى التحتية أو الهياكل القاعدية وحماية البيئة.

هذا فضلا عن المساعدات المقررة في إطار البرنامج التأشيري الوطني (PIN) للفترة 2002 _2004 والذي رصد له مبلغ150 مليون أورو فقط [1].

ثانياً: ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة : يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية) حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، كونها المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل

[1]– سمينة عزيزة، الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص160 .

(الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج، وتدخل ضمن تكاليفه وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق هذا المسعى (جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على إعطاء الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني) ينبغي توفير بنك معطيات يتعلق بحصر الفرص الاستثمارية المتواجدة في البلد، وكذا توضيح مختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية والجبائية والمحاسبية (كأنظمة الخضوع، المعدلات الجبائية، الامتيازات، الإعفاءات...إلخ)، ووضعها تحت تصرف المستثمرين الوطنيين والأجانب (أي وضع دليل المستثمر)[1].

[1]– بوبقرة ناصر، إستراتيجية الشراكة الأجنبية ودورها في تفعيل الإقتصاد الوطني(حالة الشراكة الأوروجزائرية)، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2013– 2014، ص 172.

IV_2_ مستجـــــــدات الشـــراكة الأورو- جزائــرية

في 2017/03/13 قدم مجلس التعاون الأوروبي الجزائري الذي عقد ب(بروكسل) للشراكة بين الجانبين الجزائري والأوروبي، في إطار متعدد للمشاركة وتعزيز التعاون في سياق سياسة الجوار الأوروبية وإستراتيجية الإتحاد الأوروبي العالمي، حيث ستكون الأولويات حتى عام 2020 والمتمثلة في الحوار السياسي وتعزيز الحقوق الأساسية، وأيضاً التعاون والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بما في ذلك التجارة والوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة، فضلاً عن الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة وصولاً إلى الحوار السياسي، الأمن والبعد الإنساني إلى جانب الحوار الثقافي، الهجرة، والتنقل، وجاء هذا المجلس بأن الأولويات ستكون عن التعاون المالي والتقني الذي سيتم تنفيذه في إطار البرنامج المالي 2018_2020، ويمكن تحديدها فيما يلي[1]:

أولاً: تنويع الإقتصاد الجزائري والعلاقات التجارية وتنفيذ الدستور الجزائري، الحكم والمجتمع المدني وإجراء حوار حول الهجرة، التنقل فضلاً عن التعاون في مجال الطاقة.

ثانياً: إتفاقات بمبلغ 40 مليون اورو لدعم الإقتصاد الجزائري ومساعدة السلطات على تحسين مناخ الإستثمار وتطوير قطاع الطاقة المتجددة.

ثالثاً: تعتبر الجزائر أول دولة في شمال إفريقيا تتبنى أولويات شراكة محدد لتعميق التعاون المستقبلي مع الإتحاد الأوروبي في المستقبل، حيث سيتجاوز الإتفاق قطاع الطاقة ليمتد إلى مسألة تحسين الإدارة المالية العامة في الجزائر، وإدخال نظم معلومات متطورة في جميع الإدارة التابعة لوزارة المالية الجزائرية.

رابعاً: تأجيل إقامة منطقة تبادل حر إلى 2020 بعد أن كانت مقررة في 2017.

[1] عبد الله مصطفى، إتفاقيات مجلس الشراكة الأوروبي–الجزائري، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 13986، 2017/03/14.

خلاصـــــــــــة الفصل التطبيقـــي:

تناولنا في هذا الجانب العلاقات الأوروبية الجزائرية، وأيضاً تناولنا خلفية ومحتوى هذه الإتفاقية والدوافع التي دفعت بكلا الطرفين لإبرام هذه الإتفاقية، والعراقيل التي واجهت هذه الإتفاقية الأوروجزائرية.

وأيضاً الجوانب المالية والتجارية لإتفاقية الشراكة، وأيضاً تناولنا وضعية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2003_2016) من خلال دراستنا لتطور الصادرات والواردات الجزائرية وتحليل وضعية الميزان التجاري، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية.

وأيضاً تطرقنا إلى آفاق وإنعكاسات الشراكة الأوروجزائرية، من خلال معرفة الآليات الكفيلة بالنهوض بالإقتصاد الوطني في ظل الشراكة الأوروجزائرية، كضرورة التأهيل الصناعي، ضرورة إستقطاب المزيد من الإستثمارات....إلخ.

خـــــاتمة

خـــــاتمة

منذ ان قررت الجزائر التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق أصبح من الضروري عليها التكيف مع الواقع والقاعدة المسيرة للإندماج في الإقتصاد العالمي، وهذا ما يجعلها على الأقل تستفيد من العديد من الإمتيازات والتسهيلات عوض الخضوع فقط لشروط المؤسسات والهيئات العالمية التي تكون عادة مجحفة.

وضمن هذا قررت الحكومة الجزائرية في بداية السبعينات القيام بإصلاحات في النظام المصرفي والنظام الجبائي، وتبع ذلك إجراءات تمهيدية تمثلت في توقيع إتفاقيات شراكة وتعتبر هذه الإتفاقيات في الوقت الحالي الحل الذي تسعى إليه الجزائر للنهوض بمؤسساتها الوطنية، وذلك من خلال السعي بنقل التقنيات والمهارات والخبرات وأساليب الإدارة الحديثة لها، بمثابة مفتاح الدخول لإقتصاد السوق واستخدام شبكات التسويق الدولية. في المقابل فتحت هذه الشراكة مجالاً واسعاً أمام الدول النامية للإندماج في الإقتصاد العالمي باعتبارها وسيلة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا ونقل خبرة الشريك المتقدم إلى الشريك المتخلف، لتستفيد بذلك دول الجنوب من التطور الحاصل في الدول المتقدمة على الضفة الشمالية ومن ثم تتمكن من تحقيق التنمية والقضاء على مشاكلها.

وأمام هذه التغيرات أصبح من الضروري على الجزائر البحث عن آلية للإندماج في الإقتصاد العالمي تماشياً مع متطلبات إقتصاد السوق والذي يقتضي إصلاحات هيكلية ترتكز أساساً على تحرير التجارة الخارجية، وفي هذا الإطار قامت الجزائر بتوقيع إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، جاء ذلك تتويجاً لعلاقات إقتصادية وسياسية ممتدة في الزمن أوجدتها عوامل إقتصادية واجتماعية وعوامل أخرى ترتبط بالتاريخ والجغرافيا، وبذلك لم تكن الشراكة خياراً بالنسبة للجزائر بقدرما كانت حتمية أملتها المعطيات الدولية، وبناءاً على ذلك وقعت الجزائر على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 لتدخل حيز التنفيذ رسمياً في 1 سبتمبر 2005، لتحل محل إتفاقيات التعاون لعام1976، بهدف إقامة منطقة للتبادل الحر.

شكل هذا الإتفاق نقطة تحول بالنسبة للإقتصاد الجزائري، حاولت من خلاله الدولة تغيير الهيكل الإقتصادي عبر الإنفتاح على العالم الخارجي ومجاراة التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي، يتميز إتفاق الشراكة بالديمومة والشمولية من خلال إرساء قواعد تؤسس لعلاقات دائمة بين الطرفين ودعم التعاون بينها وبين الإتحاد الأوروبي في ميادين عدة تتعلق بالصناعة والزراعة والخدمات والتكنولوجيا، إضافة إلى جوانب إجتماعية وثقافية، وقد أقرت الشراكة إنشاء منطقة للتبادل الحر عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية كمرحلة أولى.

وانطلاقاً من هذه المستجدات سعت الجزائر إلى التوافق مع هذه الديناميكية الجديدة للنظام الإقتصادي العالمي، والدخول مع الإتحاد الأوروبي على شكل شراكة وهذا في إطار الإمتيازات المقدمة للطرفين كبرنامج المساعدات المالية وفتح الأسواق لحرية التجارة الخارجية، ومما لاشك فيه أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها الجزائر سيترتب عنها إنعكاسات وآثار ستمس أغلب القطاعات الإقتصادية بدرجات متفاوتة، ويعتبر قطاع التجارة الخارجية موضوع الدراسة من أكثر القطاعات تأثيراً بهذه الشراكة من خلال أهم إحصائيات الميزان التجاري الجزائري، وبهذا إنتهجت الجزائر مجموعة من الإجراءات أو السياسات الإقتصادية مست أغلب القطاعات قصد تهيئة مستقبل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

أولاً: نتائج الدراســـــة

من خلال دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

_ تعتبر الشراكة من المداخل الإستراتيجية لاقتحام الأسواق الخارجية.

_ تعتبر الشراكة الأورومتوسطية صيغة من صيغ الإقليمية الجديدة، وهي عبارة عن إتفاقيات بين إقتصاديات متباينة لدول ضفتي المتوسط، تهدف إلى تدعيم الحوار السياسي وتنسيق

السياسات الإقتصادية والإجتماعية، مع التوجه نحو مزيد من التحرير التجاري بين أطرافها في إطار منطقة التبادل الحر.

_ يشكل إعلان برشلونة الإطار العام والشامل للشراكة الأورومتوسطية، حددت بموجبه أبعاد إتفاق الشراكة من خلال التركيز على تحقيق التعاون الإقتصادي والمالي وتدعيم الحوار السياسي وتوطيد العلاقات الإجتماعية والثقافية بيم طرفي الشراكة.

ومن خلال الجانب التطبيقي تم التوصل إلى النتائج التالية:

_ تنامت العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، الأمر الذي أدى إلى توقيع إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية والتي سهلت التبادل التجاري بين الطرفين ومكنت الجزائر من الوصول ببعض منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية بدون رسوم جمركية.

_ لم يكن الإقتصاد الأوروبي يهدف من وراء إتفاق الشراكة إلى إخراج الإقتصاد الجزائري من حالة التخلف، بل كانت أهدافه الخفية تتمحور حول توسيع نفوذه وتنشيط دوره السياسي والتحول إلى قوة عالمية مؤثرة وتحقيق أهدافه الإقتصادية وضمان أمن بلدانه.

_ تربط إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بين طرفين لهما مصالحهما الخاصة التي لم تنصهر بعد في بوتقة المصلحة المشتركة، حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي في المدى المتوسط والقصير المستفيد الرئيسي من حرية التبادل الإقليمي.

_ شمل إتفاق الشراكة العديد من المحاور السياسية، الإقتصادية، الأمنية، الإجتماعية، الثقافية، واستفادت الجزائر في إطار إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على مساعدات مالية وفقاً لبرامج وخطوط البنك الأوروبي للإستثمار.

_ يعتبر برنامج ميدا MEDA الأداة المالية الأساسية لاتفاقية الشراكة، حيث يتضمن تقديم مبالغ مالية للدول المتوسطية الشريكة، غير أن نسبة الإستهلاك كانت ضعيفة جداً.

_ أن نتائج الميزان التجاري تبين أنه في فترة الشراكة الأوروجزائرية رصيده شهد تذبذباً نظراً لزيادة حجم الواردات والصادرات الجزائرية وهذا راجع إلى التقلبات في أسعار البترول.

_ يثبت واقع الحال حدوث إرتفاع في قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي ومن بقية دول العالم على حد سواء، وهو ما يعني أن إرتفاع واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي مرده إلى توسع الجزائر في عملية الإستيراد عموماً ولا يُعزى ذلك إلى نتائج إتفاق الشراكة فقط.

_ ما تزال الجزائر متخوفة من فتح سوقها للمنتجات الصناعية الأوروبية، لأنها تدرك أن المنتجات الجزائرية لا يمكنها منافسة نظيرتها الأوروبية، على الأقل في المدى المتوسط والقصير، وهو ما جعلها تطلب تمديد الفترة الإنتقالية وتأجيل التفكيك الجمركي وفق رزنامة جديدة إلى غاية 2020 بدل 2017 كما كان متفقاً عليه.

ثانيـــاً: إختبـــــــار فرضيـــــات الدراســة:

من خلال الدراسة والتحليل اللذين تما في فصول هذا البحث، تمكنا من البرهنة على صحة الفرضيات الموضوعة والتي نوردها على النحو التالي:

1_ وجدنا أن الشراكة الأورومتوسطية فعلاً حتمية حتى تندمج الجزائر في الإقتصاد العالمي وتضمن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها بغرض الحصول على مداخيل من العملة الصعبة وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

2_ حيث استفادت الدول الأوروبية من الشراكة الأوروجزائرية بسبب ما تملكه الجزائر من ثروات بترولية كبيرة جعل منها أن تحتل مكانة جيواستراتيجية في النظر الأوروبي يضاف إلى

ذلك أن أوروبا بطبيعتها دولاً صناعية، وبالإمكان أن تشكل الجزائر سوقاً جديدة لتسويق المنتجات الأوروبية، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

3_ أبقى إتفاق الشراكة السوق الجزائرية مجالاً لتصريف المنتجات الأوروبية الصناعية والزراعية، ومصدراً للطاقة والمواد الأولية، مما أضعف الإقتصاد وجعله مرتبطاً بهزات أسواق النفط العالمية، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

ثالـــثاً: آفـاق البحث:

نظراً لأهمية موضوع الدراسة فإنه يفتح أكثر من باب للبحث، والتي يمكن أن تشكل آفاقاً مستقبلية للدراسة، وهي جوانب لم يستوقفها العمل البحثي المنجز بشكل مفصل ولذلك فإنها تحتاج إلى دراسات تفصيلية نذكر منها:

1_ دور إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تحديث قطاع الصناعة في الجزائر.

2_ الشراكة الأوروجزائرية بين طموحات الإتحاد الأوروبي التوسعية وحاجة الإقتصاد الجزائري للتنمية.

3_ تأثير الإصلاحات الجديدة في التجارة الخارجية على الشراكة الأوروجزائرية.

4_ كيفية الإستفادة من إتفاق الشراكة الأوروجزائرية لتسريع إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

قائـمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ_الكتـــــــب:

1_ أحمد حشيش عادل، العلاقة الإقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1993.

2_ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

3_ جميل محمد خالد، اساسيات الإقتصاد الدولي، اكاديميون للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2014.

4_ حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

5_ عبد الله خبابة، السياسة السعرية في إطار العولمة الإقتصادية_ حالة الجزائر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

6_ رشاد العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

7_ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2005.

8_ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية، القاهرة، 2005.

9_ سليمان عبد العزيز ،عبد الرحيم، التبادل التجاري، الأسس:العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، السودان، 2004.

10_ شقيري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط الأولى 2012، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

11_ عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

12_ عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989.

13_ فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورومتوسطية رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية، والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر، 2013.

14_ ناصر دادي عدون، محمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

15_ نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشروالتوزيع، الأردن، 2008.

ب_الأطروحات والرسائل:

_ الأطروحـــات:

1_ انفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014_2015، ص174.

2_ بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة أدرار.

3_ عمورة جمال، "دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

4_ مراد زايد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، 2005- 2006.

_ الرسـائـــل:

1_ إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

2_ اخرمبالي ولد محمد، الآثار الإقتصادية للشراكة العربية_ الاوروبية على الإقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر

.2003

3_ بوبقرة ناصر، إستراتيجية الشراكة الأجنبية ودورها في تفعيل الإقتصاد الوطني(حالة الشراكة الأوروجزائرية)، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2013- 2014

4_ بوكونة نورة، "تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2011_2012.

5_ صورية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاوروبية للمساهمات فيناليب)، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011_ 2012، ص 18.

6_ عايد لمين، الشراكة الأورومتوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003- 2004.

7_ زكري مريم، "البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية"، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ابو بكر بلقايد بتلمسان، 2010_2011.

8_ زوال لحبيب، تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، رسالة ماجيستير، جامعة البليدة، 2004.

9_ قايد عبد الوهاب، بوغرارة بكر، الشراكة الأوروجزائرية ودورها في جلب الإستثمار الأجنبي، مذكرة تخرج ليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية وتسيير، جامعة السعيدة، (2004_2005).

10_ مفتاح حكيم، السياسات التجارية والإندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

ج_ المجـــلات والدوريات:

1_ بلقاسم زايري، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، بدون تاريخ.

2_ بلقاسم زايري، دربال عبد القادر، تاثير منطقة التبادل الاورومتوسطية على اداء وتاهيل القطاع الصناعي في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 27، 2002.

3_ زعباط عبد الحميد، الشراكة الاورومنوسطية واثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال افريقيا، الجزائر.

4_ سمينة عزيزة، الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

5_ علي لزعر، ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، العدد 05، جوان 2009.

6_ عمورة جمال، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 26، يناير 2006.

7_ عياد عبد الحميد، الشراكة الاوروجزائرية واثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد1 ، ديسمبر 2004.

8_ فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد11، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية، البليدة، الجزائر، 2012.

9_ قليش عبد الله، "اثر الشراكة الاوروجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري."، مجلة العلوم الإنسانية(إلكترونية)، العدد29، جويلية2006.

10_ محمد لحسن علاوي، اتفاقيات الشراكة الاوروعربية شراكة اقتصادية حقيقية ... ام شراكة واردات مع التركيز على المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 16، 2012.

د_ الندوات والملتقيـــات:

1_ الحبيب عبد الرزاق، حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب، بليدة، 2001_2002.

2_ قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الإندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو–عربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 9/8/ ماي 2004.

3_ ليلى قطاف، اتفاقية الشراكة الاوروبية الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 13_14 نوفمبر، 2006.

4_ مبارك بلاطة، "أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الجزائرية"، ملتقى دولي، الجزائر، 2005.

5_ منيرة بالعيد، الديناميكيات الامنية الجديدة في الاقليم المتوسطي، دور الجزائر الامني كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي حول: الجزائر والامن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008.

هـ_ المواقـــــــع الإلكترونية:

www.ons.dz

و_الجرائـــد:

1_ عبد الله مصطفى، إتفاقيات مجلس الشراكة الأوروبي–الجزائري، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 13986، 2017/03/14.

2_ الجريدة الرسمية، عدد رقم 31 الصادر بتاريخ 30 أفريل 2005.

ز_التقـاريـــر:

1_ مركز البحوث والدراسات بالرياض، سبل بناء شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية، السعودية، 2004.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1_ commission des communantés européennes , rapport annuel du programme MEDA 2000 de la commission au consiel et au parlement européen , bruxelles, le COM (2001).
2_ European commission , european union , trade in goods with algeria.

الملخـص:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإقتصادية للدولة، حيث تعتبر المرآة الحقيقية لاقتصاد أي دولة، حيث عرفت التجارة الخارجية تطورات بشكل كبير أدى هذا التطور بالدول للحد من اخطارها وإنشاء تكتل إقتصادي بين مجموعة من الدول والذي إزدهر وتنامى في أنحاء العالم، وينشأ على إجتماع عدة دول متقاربة في كل الميادين ونتيجة إلى التزايد ظهر نوع آخر من التكامل وهو الإقليمية الجديدة وتنشأ على تكامل عدة دول متطورة واخرى نامية، من أبرز هذه التكاملات الشراكة الأورومتوسطية نشأت بطلب من الإتحاد الأوروبي من الدول المتوسطية لإنشاء الشراكة والجزائر بعدما كانت في عزلة عن إقتصاد العالم وبعد الأزمة التي حلت بها إتجهت نحو التحرر والإندماج مع الإقتصاد العالمي ومواكبة الدول، حيث ظهرت أبرز ملامح هذا الإندماج إنشاء شراكة مع الإتحاد الأوروبي في شتى الميادين والمجالات لتحقيق أهداف عديدة إقتصادية وتنموية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الشراكة الأوروجزائرية، التجارة الخارجية.

Abstract :

Foreign trade is one of the most important economic sectors of the country, it is considered the true mirror of any country’s economy. Foreign trade has developed greatly. This development has led to the reduction of risks and the establishment of an economic bloc among a group of countries which has flourished and developed around the world. In this context, a new type of integration emerged : the new regionalism and the integration of several developed and developing countries. One of the most prominent of these integrations was the euro-mediterranean partnership at the request of the european union, the isolation of the world economy and after the crisis that led to the liberalization and intergration with the global economy and keep pace with countries, where the most prominent features of this merger the establishment of partnership with the european union in various fields and areas to achieve several economic and development goals.

Keywords :partnership, the euro-algerian partnership , Foreign trade.